

المبحث الثاني

طريقة تصنيف «الجامع الصحيح» فرع عن مقصد تأليفه

بعد أن خَبَر البخاريُّ المُصَنِّفات التي سبقتَه في تدوين الحديث كما لم يخبرها أحدٌ^(١)، وانتشَق رِياها، واستجلى مُحيّاها، وعَرَف مناهجها وخصائصها، وما ينبغي أن يكون تَميماً لمسيرتها وغاياتها في خدمة السُّنَّة؛ انقدَح في ذهنه مشروعٌ علميٌّ بديعٌ «لَمَّا رأى هذه التَّصانيف بحسبِ الوُضْعِ جامعةٌ بين ما يدخلُ تحتَ التَّصحيح والتَّحسين، والكثيرُ منها يشمله التَّضعيف، فلا يُقالُ لغَته سَمِينٌ، فحرَّكَ همَّته لجمع الحديثِ الصَّحيح الذي لا يَرتاب فيه أمينٌ»^(٢).

فكان أن شرَّع في تصنيف جامعٍ صحيحٍ لمُختصر ذلك نحو سنة (٢١٧هـ)، خطَّ فيه أولى كلماته وعمره لا يجاوز ثلاثاً وعشرين سنة! حتَّى أتمه الله له وهو ابن الأربعين^(٣)؛ فاستفد منه هذا المشروعُ الباذخُ ستَّة عشر سنة، حيث استهلَّه في

(١) على ما دلَّت عليه سيرته في طُوره المتقدِّمين من سيرته العلميَّة: طور التَّأسيس والتَّكوين، وطور الرُّحلة. وبهذه التَّصنيف، انظر «الإمام البخاري وجامعه الصحيح: نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج» لخلدون الأحديب (ص/٧٦-١٠٧)، وهو من أنفع ما كُتب في بابه.

(٢) «هدي الساري» (ص/٦).

(٣) أوَّل من لفت النَّظْر إلى هذا التَّحديد الرُّمَني فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» (١/١٠١-٢٢٦)، استنبطه مثلاً زوي عن أبي جعفر المُقْبِلِي (ت٣٢٢هـ) - كما في «هدي الساري» (ص/٧-٤٨٩) - من عرض البخاريِّ الصحيح على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المديني، «فاستحسنوه، وشهدوا له بالصُّحَّة، إلَّا في أربعة أحاديث، قال المُقْبِلِي: والقول فيها قول البخاريِّ وهي صحيحة». =

رَحَابِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَجْمِيعًا وَتَرْتِيبًا، ثُمَّ كَانَ يَخْرُجُ الْأَحَادِيثَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَلَدِهِ بُخَارَى وَغَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ^(١).

= لكن عبد الفتاح أبو غدة تشكك في صحة هذه الحكاية في كتابه «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» (ص/٢٨) للجهالة التي في إسنادها، ولعدم ذكر ابن أبي حاتم الزواق لها في «شمائل البخاري»، وإن كنت لا أرى هذا الأخير لوحده لازمًا في إنكارها. والقصة ممكنة غير مستبعدة، على عادة كثير من الأئمة الماضين في عرض مصنفاتهم على مشايخهم، ومن قدير على إبداع مثل «التاريخ الكبير» وهو ابن ثمان عشرة سنة، لن يعجز أن يشرع في تصنيف «الجامع الصحيح» وهو في الثالثة والعشرين.

لولا أن في متن الحكاية ما يدفع صحة نسبتها إلى العقيلي نفسه، فهو الذي ضعف بعض الأحاديث في البخاري! كحديث الأعمى والأبرص والأقرع الذي أخرجه في كتابه «الضعفاء» (٣٦٩/٤-٣٧٠) من طريق البخاري، فكيف إذن يُنسب إليه قوله بصحة كل ما في «الصحيح» بما فيها الأحاديث الأربعة التي أعلنها أولئك الأئمة؟!.

(١) «هدي الساري» لابن حجر (ص/٤٨٩).